

(الظاهرة الحزبية في فكر السيد محمد حسين فضل الله)

يمكن القول أن تجربة محمد حسين فضل الله ، بتمظهراتها الاتفاقية و الجدلية ، شكلت منعطفاً مهماً في العقل السياسي الإسلامي المعاصر ، إذ انه نجح - كما القليل غيره - في تجاوز أنطقة الفهم الرتيب لدور الدين و رجاله في المجتمع ، و برز في أكثر من مجال معرفي مؤسساً لخطابٍ عقلائي ناضج ، و مما يؤسف له هو ذلك التقزيم الايديولوجي الذي تعرض له ، و تم تمريره بغطاء الشرعية الدينية حول موضوعة كونه مجتهداً أو لا () ، في حين تم إغفال تلك العقلية الإستراتيجية التي لا تقل تخطيطاً عن عقلية لينين على حد تعبير محمد حسنين هيكل () ، فلقد أجادت هذه الشخصية على أكثر من صعيد و بمختلف المجالات ، دينياً و سياسياً و اجتماعياً و ثقافياً و تحدياً للاحتلال و قوى الاستكبار العالمي ، و هذا يفضي إلى صعوبة الإمام الكافي بالمنجز المعرفي لديه ، من هنا فان غاية المرام في هذا المقام ، هو تقديم مقارنة معرفية للحزبية داخل الحيز الفكري للرجل كما نَظَرَ و نَظَّر .

• الحزبية / محاولة لتبرير الظاهرة :

إن التعبير عن الحزبية بالـ (ظاهرة) منأتي من كونها حديثة العهد بالعالم الإسلامي الذي لم يلحظها إلا بدلالة الاحتكاك بالمنتظم الآخر / الغربي في عصره الحديث ، و بقدر ما أن الأحزاب السياسية تعد امراً جديداً ألقى بثقله على العقل الإسلامي كوافد جديد ينطوي على تاطيرات لم تكن معهودة لدى هذا العقل ، بقدر ما أن هناك عنصر تعارض أساسي شكّل معوقاً مهماً في قبول الجديد ألا هو - وفقاً لرؤية التيار الرسمي للمؤسسة الدينية - وجود كم من التباينات بين الأحزاب السياسية و بين ما تنطوي عليه المنظومة الدينية من مرتكزات ، و بالتالي يكون من غير الممكن إيجاد توليفة ناجحة تكفل عمل الاثنين معاً .

هكذا برزت الحزبية كمنجز غربي جاء إلى العالم الإسلامي إبان الاحتكاك الإسلامي / الغربي الذي يتضمن حملات سلبية أخذت موقعها ضمن خارطة الوعي الجمعي الإسلامي ، و بطبيعة الحال فإن قبول الحزبية بوصفها تنظيمياً سياسياً يُقر بالاختلافات السياسية داخل المجتمع ، بل و يشرعنها و ربما يقتات عليها خصوصاً عندما يحمى و طيس الانتخابات ، سيعنى الوقوف بوجه الدين - تبعاً لرؤية البعض - الذي ركز على الانبجاس الثنائي بين حزبين مثلاً ثنائية (الخير - الشر) ، ألا و هما حزبا (الله) تعالى و حزب الشيطان ، كما أن التراتبية داخل سياقات المؤسسة الدينية لم تكن قادرة على تقبل فكرة النزول إلى مرتبة ربما هي اقل من المرتبة التي ينبغي أن تبقى فيها هذه المؤسسة ، كل هذه الأسباب وقفت عائقاً أمام التعاطي الايجابي ، إسلامياً ، مع الحزبية ، و قد كان محمد حسين فضل الله ملتفتاً جيداً إلى هذه المسألة ، و لهذا تعاطى معها بوصفها (ظاهرة) أي في مقام (ممكن الإثبات) بلحاظ وجود أس الموضوع .

• فعلى مستوى كون الحزبية منجزاً غربياً ينطوي على غير قليل من السلبيات ، يذهب فضل الله إلى إمكانية الاستفادة من ايجابيات الظاهرة من قبيل التنظيم الدقيق و المهم و الارتكان إلى تراتبية تكفل تحقيق الأهداف بسهولة كبيرة ... ، و أهمية القيام بعملية مزوجة شرعية بين ايجابيات الحزبية ، التي ستعكس حالاً تنظيمياً مهماً قد يعكس العزوف عنه خلافاً فادحاً في التخطيط للأهداف المرجوة في عالم اليوم المنظم

، و بين الثوابت الدينية التي لا يمكن تجاوزها و إغفالها بذريعة التطور المعاش ، فموضوع الحزبية ينبغي (أن نعمل على تركيزه على الأسس الشرعية فنحصل على ايجابيات الفكرة و نتخلى عن السلبيات)^(١). ما يعني أن هنالك حاجساً واقعياً يدفع بفضل الله إلى التعامل مع الأمور من منطلقين :

المنطلق الأول : دراسة الظاهرة ، أية ظاهرة ، من جوانبها كافة بغية التعرف على منظوماتها ، و ما يمكن أن تحتويه من مقومات فاعلة لإنجاح المبتغى الإسلامي الحركي.

المنطلق الثاني : و يستند على الأول ، هو ملاحظة مجموعة الخروقات ، التي تكتنف الظاهرة الوافدة ، للنص الديني ، أو على الأقل ، المتعارف عليه دينياً ، و من ثم السعي الحثيث صوب القيام بضرب من ضروب التبيئة المنهجية للظاهرة كيما تتلاءم مع الحيز الإسلامي .

إن أكبر ما يستهوي فضل الله في الحزبية هو القدر الكبير من التنظيم الذي تُحققه هذه الظاهرة^(٢) ، إذ أن واحدة من آفات ، أو لنقل إحدى أهم المسائل المؤدية إلى إخفاقات التيارات الدينية ، هي الإفتقار إلى التنظيم المحكم ، مما يؤدي إلى تضارب في مراكز صنع القرار و اتخاذه ، و العجز عن القيام بالتغذية الاسترجاعية و هكذا .. ، و بعبارة أكثر اختصاراً للقضية ، إن الحزبية ستعني الاقتراب أكثر من العمل المؤسسي ، و لهذا يُلاحظ انه عندما عمد إلى تبيانها أكد على هذا الجانب ، إذ يقول (إن الفكرة الحزبية تعني في مفهومها ، الشكل التنظيمي الذي يخطط لحركة الفكرة في عملية توزيع مدروس للمفردات التفصيلية للواقع ، ليضع كل واحدة في موقعها الملائم ، بحيث تتكامل حركتها في الساحة)^(٣).

و أكثر من هذا ، فهو من اجل إنجاز ممارسته التبريرية الباحثة عن شرعنة ذاتية في المعطى الإسلامي ، بحيث تتجح في أن تُشكل موروثاً اسلامياً يمكن استحضاره خلال المقاربة ، قام بإعادة التذكير بسياسة النبي (ص) و المرحلة التي اعتمدها في دعوته للرسالة الخالدة ، فمن سرية الثلاث سنوات إلى علنية الدعوة الكاملة ، و من الحرب إلى الصلح ، و من معارضة سلبية إلى أخرى ايجابية^(٤) ، و من حرب إلى صلح ، و من سور مكية إلى مدنية (فاختلاف السور كان انعكاساً لاختلاف الواقع) و هكذا ... ، إن هذه التوليفة المتنوعة للدعوة الإسلامية قد وُظفت عند فضل الله من اجل إثبات إمكانية اللجوء إلى أكثر من خيار و اعتماد أكثر من أسلوب في الحراك السياسي الإسلامي ، و لهذا فهو يخلص إلى النتيجة الآتية (إن الإسلام لم يحدد اسلوباً معيناً للعمل الإسلامي في سبيل الله ، على مستوى حركة الدعوة ، أو حركة المواجهة للتحديات المضادة ، بل يمكن تحديد الأسلوب تبعاً للحاجة الواقعية إلى ذلك)^(٥) ، إن هذا التحليل يوصد الباب بوجه الذي يعتكزون على بعض الموارد الجزئية و يعطونها تعميماً كلياً و مطلقاً على الحثيات كافة ، و بذلك لا يمكن الإقرار بارتكاب الإسلامي الحركي العامل في الحزب السياسي لأمر حرام ، كما أن الحزبية و العمل ضمن حيزها ، يعتبر في اقل التقديرات ، من المسكوت عنه في الشريعة^(٦) ، أي من المسائل التي يُطلق عليها - فقهيّاً - بالمسائل المُستحدثة ، التي تحتاج إلى رأي المجتهد الجامع للشرائط ، بعد دراستها و تمحيصها وفقاً لثوابت الشريعة و مقتضيات المصلحة ، و بهذا الإطار ينطلق فضل الله للأمام معطياً راية بان (قد لا يجد الإنسان حكماً شرعياً منافياً للعمل الحزبي بحيث يوجب حرمة ليكون

الإنسان العامل على هذا الخط مرتكباً لحرام شرعي ، إلا فيما يحدث من تفاصيل ، من الالتزام بما لا يجوز له الالتزام به من شعارات و ممارسات) (١).

فمن غير الممكن القطع بان الحزبية تعد امراً مخالفاً للشريعة الإسلامية من خلال الاعتكاز على عدم احتواء التجربة السياسية المبكرة للإسلام عليها تحت عين العنوان ، لان الاختلاف الزمكاني و ما ينطوي عليه من تباينات في المسار الفكري و الخط الحركي سيتغير تبعاً لها ، كما أن طبيعة الحياة الاجتماعية ، و ارتباط الإرادة العليا (السلطة السياسية) بها ، لم تكن قادرة على أن تؤسس لتنظيم دقيق يُضاهي ما هو موجود الآن في عالم السياسة المعاصر ، لكن التجربة الواسعة للإسلام ، بما تتضمنه من احتواءات كلية للظرف الناشئ مستقبلاً ، يمكنها أن تستوعب هذه التطورات الاجتماعية – السياسية ، كما أن العمل الإسلامي المعاصر ، على صعيد السياسة ، قد رزح لغير قليل من الزمن تحت ضروب العجز الكبير عن إثبات المبتغى الإرادي للجماعة الإسلامية ، و هذا ما لاحظته (محمد باقر الصدر) في تأملاته السياسية الثاقبة فأردفها بتأسيس حزب الدعوة الإسلامية عام ١٩٥٧ م ، من هنا تتبع الحاجة إلى إعادة هيكلة الحراك الإسلامي ضمن تنظيم ، أُطلق عليه في تجربته الغربية بـ (الأحزاب السياسية) ، يؤهل الإسلاميين بان يجعلهم قادرين على مقارعة القوى الأخرى المسلحة بأدوات تنظيمية فاعلة ، فالتنظيم في عالم اليوم يعتبر الخط الأول في عملية التخطيط الاستراتيجي في مختلف الأصعدة ، حتى في ابسط الأعمال الفكرية و الحركية ، فكيف بنظرية يؤمن أتباعها بأنها قادرة على ضمان السعادة في الدنيا و الجنان في الآخرة ، يقول فضل الله (توجد حاجة إلى التنظيم في العمل الإسلامي ، على مستوى العمل الفكري في خط الدعوة ، أو العمل السياسي في خط التغيير الواقعي ، لان ذلك هو السبيل للوصول إلى الأهداف الكبرى بطريقة حاسمة معقولة) (١).

• و على مستوى الانحصر التزاحمي في ثنائية (الخير – الشر) القائمة على الإقرار فقط بمسارين متمثلين بحزبي (الله) تعالى و حزب الشيطان ، فان وجود مجموعة من الأحزاب لا يعني ، بالضرورة ، أنها مروقاً على هذه الثنائية ، و لا يعني ، ايضاً ، أنها تقطع أوصال حزب الله إلى مجموعة من الأحزاب المتعاكسة ، بل و المتشاكسة ، سيما إذا تم القبول بان إرادة الحزب الأخير في حيز التفاعل الاجتماعي – السياسي قد لا تنحصر في واحد ، و إن كان هذا المرجو و المراد ، بيد أن الواقعية تشي بصعوبة – إن لم تكن استحالة – حجز إرادة الخير و التمثيل المطلق لله تعالى في عالم الإمكان المنعقد عن قيادة المعصوم (١) بشخصٍ او جهة واحدة ؛ ليس هذا فحسب ، ففضل الله ينظر إلى التنويع الحزبية ذات المنحى الإسلامي على أنها لوحة متجانسة ستؤدي ، مع حفظ اشتراطاتها كافة ، إلى إثراء التجربة السياسية المعاصرة ، و يركّز في هذا الإطار على موضوع (التعصب الفئوي) للجماعة المتحزبة ، فالأخيرة هي ذلك الداء الفاتك في أية جهة تنظيمية تُريد أن تصل إلى غايات معينة من خلال الفعل الجماعي ، بل و حتى الفردي ، فهو يقول حول توظيف التنوع و قبول الآخر / حزبياً (من الطبيعي أن لا تكون هناك عصبية على المستوى الفئوي الضيق ، لان العمل ليس عمل فئة في مقابل فئة ، بل هو عمل الأمة كلها في مقابل التحديات الآتية إليها من فريق الباطل ، و بذلك يكون الاختلاف في وجهات النظر

من خلال هذه الروحية ، اختلافاً في الدائرة الواحدة الواسعة ، مما يعطي للظاهرة معنى التنوع بدلاً من معنى الصدام (١) ، فهو يؤكد على إلزامية سيادة ثقافة الاختلاف لا الخلاف ، ثقافة التنوع الاثرائية ، لا ثقافة التوحيد الاقصائي ، غير أن ما أسميناه بـ (ثقافة التنوع الاثرائية) يبقى في خارطة الطموحات الإسلامية التي لم تتحقق لآن ، و فضل الله يُدرك هذا تماماً ، لان الساحة الاسلامية كانت و ما تزال عاجزة عن تقديم توليفة ارتقائية بين الأحزاب الإسلامية داخل المذهب الواحد ، فضلاً عن تلك التي بين المذاهب المختلفة ، بل إن التجربة العراقية تُقدم إنموذجاً جلياً جداً على أن الخلاف هو السائد - للأسف - بين الأحزاب الإسلامية التي يُفترض أن تشعر بقدر من المسؤولية تجاه المركز الذي تدّعي أنها تُمثله .

إن المشكلة في الأحزاب الدينية - من لحاظ ما موجود على الساحة - تكمن في موضوعه (احتكار تأويل المقدس) لان الأخير يتموضع في فئات ترتسم عليها ، في اغلب الاحيان ، ثقافة اقصائية لا تقبل الاختلاف معها ، و لا ترسخ لتعدد وجهات النظر المتباينة ، و لهذا يُلاحظ أن الاختلاف يتحول إلى خلاف ، التباين إلى تباعد ، لان كل جهة تدّعي أنها أكثر قرباً من السماء ، وأكثرها تمثيلاً لإرادة الرب العظيم على أرضه الواسعة !!! هذه المشكلة كانت و ما تزال من أهم معوقات الأحزاب الإسلامية التي حبست نفسها عن حقيقة الإسلام كدين يؤمن ، وفقاً لاشتراطات معينة ، بالتنوع و الاختلاف ، و هذه الإشارة تعني أن ما ذهب إليه فضل الله ، و بقدر ما عبّر به من رؤية انموذجية في التعامل الداخلي للحاضنة الإسلامية ، يبقى في ما ينبغي أن يكون ، و هذا أمر صعب التحقق ليتحول إلى ما هو كائن ، سيما و ما نراه من تكالب الأحزاب ، خصوصاً في العراق ، والتي تدّعي أنها (إسلامية) ، بحثاً عن السلطة وجوب البقاء فيها (قرية إلى الله تعالى) !!!!

لا يمكن البتة حصر التوجه الإلهي العظيم ، بما ينطوي عليه من التزامات عظيمة لم يقدر عليها سوى الإمام المعصوم ، داخل إرادة الأحزاب السياسية ، و إن كانت إسلامية ، لذا ، و من اجل تقديم توليفة ممكنة لإشكالية التضارب بين ثنائية (الخير - الشر) و علاقتها بالظاهرة الحزبية ، يجب الإقرار بان إرادة الله تعالى لا يمكن حصرها في إرادة شخص واحد ما دام غير معصوم .

أي يمكن القول ، و يبدو هذا ما أراده فضل الله ، بان قبول الحزبية كظاهرة ، و من ثم بتعدد الأحزاب الإسلامية ، يأتي كاستجابة للاختلافات في وجهات النظر الناجمة عن قراءة النص الديني و علاقتها الديناميكية بالواقع الحركي المتغير ، و هذه التنوعية لن تقود بالضرورة إلى تعارضات بين إرادتين تدعيان أنهما تمثلان حزب الله و ليس حزب الشيطان ، لهذا هو يربط بين إمكانية التعامل مع الحزبية و تحركات الأحزاب الإسلامية مع الاختلافات في التحرك و مساره و القراءات المتنوعة حول الموضوع الواحد و بين التنوع الاجتهادي الذي يزخر به مذهب الإمامية الذي أبقى باب الاجتهاد مفتوحاً ، إذ يركّز على العقلية الحزبية المنفتحة على الإسلام كله ، التي تتحرك في الهواء الطلق ، الذي يتيح لها الحرية في اختيار الخط الإسلامي الذي تقتنع به من خلال تأملاتها الفكرية على المستوى الذاتي و الموضوعي أمام التنوع الاجتهادي الذي يتمثل في اختلاف المفكرين الإسلاميين في اجتهاداتهم المتنوعة في فهم النصوص و القواعد الإسلامية (٢) ، لكن المشكلة ، كما أكدنا سلفاً ، تكمن في عجز الأحزاب الإسلامية عن إدراك أنها بتنوعها - ضمن مناخاتها الشرعية - يمكن لها إن تتكامل في مسارها السياسي

/ الإصلاحية ، و هذا العجز هو الذي جعل علامات الاستفهام تتجمع حول هذه الأحزاب التي بلغ بها الأمر ، لأحيان ليست بالقليلة ، للاقتتال بينها لأجل أمور أرادوا إن يُقنعوا الناس بأنها تمثل الشارع المقدس .
و أيّ يكن الأمر ، و بغض النظر عن إسقاطات المشهد الواقعي للأحزاب الإسلامية ، فان اللازم استحضاره في هذا المقام ، أن الغاية الدافعة لمحمد حسين فضل الله ، هي تقديم محاولة تبرير تركز على رؤى دينية للظاهرة الحزبية التي يؤمن أنها واحدة من أهم الوسائل التي سنُعين الإسلاميين على المسير بخطوات ثابتة صوب ما يرومون ، أي انه ينطلق من منطلق التبرير التنظيري الذي يتلمس الاستحضارات و الماثورات الدينية في سبيل الخروج بنتيجة هي أن الظاهرة الحزبية لا تتعارض مع الدين و لا تقف على الضد من التجربة الدينية بشكلها الكلي .

• و يبقى مستوى التعالي الفكري و الحركي للمؤسسة الدينية التي تعتقد أنها فوق مستوى التعامل مع السياسة من خلال التمثيل السياسي المعاصر (الأحزاب) ، و لعل هذا احد أهم الأسباب التي دفعت بعض المراجع إلى تسجيل مؤاخذه على الخطوة الجريئة لمحمد باقر الصدر في تأسيسه لحزب الدعوة الإسلامية ، كما أن هنالك رأي مهم جداً يقوم على نسبة إقناع عالية بخلاف السابقة ، تذهب إلى أن التقيد بالحزب السياسي سيجعل من المرجعية الدينية متفوقة بحلقات الواقع الفئوي للأحزاب ، بخلاف ما ينبغي أن تكون عليه المرجعية من استيعاب كلي - قدر الإمكان - لشرائح المجتمع كافة ، و هذا الرأي هو الذي اخذ به محمد صادق الصدر ، و نرى أن التطمينات التي يقدمها محمد حسين فضل الله ، بما لها من إمكانية نظرية و تجريد افتراضي / إصلاحي ، ليست قادرة على حل إشكالية التفوق الفئوي للظاهرة الحزبية حتى و إن تجلبت بلباس الدين ، لان طبيعة الأحزاب تدور حول قطبية السلطة السياسية ، و الأخيرة لا تعرف التصالح الكلي بين الأطراف ، إذ أنها تقف على التضارب و التعارض بين الجهات المكونة للعمل السياسي .

لكن يبقى المدار هنا يلحظ تلك الحالة من التعالي المؤسسي للمرجعية الدينية التي كانت و ما تزال تقف على قمة الهرم المؤسسي دينياً ، إذ أن النظر إلى الحزبية على أنها ظاهرة لا تتلاءم مع الموقع الرفيع للمرجعية شيء ، و عدم الانخراط بها كونها تحصر عناصرها بقيود تخصيصية و فئوية شيء آخر ، و قد رفض فضل الله ، تعالي المرجعية على الحزبية ، فالتنظيمية التي يوفرها الحزب ، ربما يمكنها أن ترفد و تدعم الحراك الإسلامي بنسب عالية من ضمانات الوصول إلى الأهداف المرجوة ، من هنا لم ير بداً من الارتكان إلى تبرير الظاهرة الحزبية ، و لا داعي إلى ذلك الثبات الاستاتيكي بخصوص البرج العاجي للمؤسسة الدينية ، و يبدو أن فضل الله يستلهم تلك التجربة العالقة في ذهنه لحزب الدعوة الإسلامية التي رأى فيها مؤسس الحزب أنها أمر ينطوي على غير قليل من الايجابيات .

إما بشأن الخوف من أن تشكل هذه الظاهرة ، مستقبلاً ، بديلاً تنظيمياً و شرعياً عن المؤسسة الدينية ، فانه يُطمئن الخاشين بان هذه المبادلة لن تكون ، و إن المرجعية ستتقوى بالتنظيم و تقويه عندما تُشرف عليه () ، و هو

يرفض تلك المخاوف من تعارض قرارات الحزب السياسي مع الثوابت الشرعية ، و يقدم حلاً لذلك بان يُشرف على عمل الحزب (فقيه كفؤ أو مجلس قضاء ممن تقوم به أو بهم الحجة على الناس)^(١).

هنا تبرز رؤيته للحل الأمثل للتعارضات المحتملة بين التنظيم الحزبي و الثوابت الشرعية ، يتمثل بإيجاد مرجعية دينية للحزب ، تتولى تدقيق القرارات و تنميطها وفقاً للمرتكزات الدينية ، و الاقتراح هذا معمولٌ به في جملة من الأحزاب الإسلامية الشيعية و غير الشيعية ، فهو يوظفه كحل توفيقى منعاً للاختلاف المؤدي إلى تعطيل العمل التنظيمي السياسي .

و هو يذهب إلى أن المرجعية إذا كانت غير موافقة على انضواءها في الحرك السياسي بإعداد النخب السياسية و الاقتصادية ، فيإمكانها أن تعمل على تأكيد هذا الدور الريادي من خلال الاستعانة بالمؤسسات الأخرى التي يمكن أن تؤدي هذا الأمر^(٢) ، حيث ستتمكن المرجعية ، سيما تلك التي تهتم كثيراً بالشأن السياسي - كاتباع ولاية الفقيه المطلقة و العامة و أنصار شورى الفقهاء - من أن تتعامل مع الجهات الأخرى التي تُشكل مؤسسات بديلة ، تنظيمياً فقط لا موقعياً - تبادلياً ، من أجل إعداد اللازم لإنجاح السياسة الإسلامية .

أما بالنسبة إلى الموضوعة الملائمة للحزب ضمن تجاذبات التنظير السياسي الإسلامي بين جناحي (الشورى) و (ولاية الفقيه) ، فان فضل الله لا يرى ثمة إشكالية كبيرة يصعب التعاطي معها ، و إيجاد فسحات شرعية / تنظيمية للحزب ضمن بنيتي هذين الجناحين ، إذ في الشورى (يكون الحزب بقيادته المتمثلة على بعض أهل الفكر ، أو أهل الحل و العقد ، أو بعض الفقهاء ، و بأجهزته العاملة في أكثر من حقل ... جزءاً من الشورى ، أو يكون هو الشورى)^(٣) ، أما في ولاية الفقيه فان الأحزاب (يتحرك ليقوم بإعداد الساحة للفقيه من خلال الخطة الموضوعية ... ، و يكون يده المساعدة و عينه)^(٤).

• سلبيات الظاهرة الحزبية :

من الأهمية بمكان القول بأنه كان موفقاً ، إلى مديات ليست بالقليلة ، في سعيه إلى تيرير الظاهرة الحزبية و تبيئتها اسلامياً ، و مع ذلك فانه مدرك تماماً أن هناك سلبيات تعترض طريقها إلى تحقيق المنجز المتوخى ، لذا فقد عمد إلى سرد أبرزها محاولاً تقديم مخارج منهجية لها ، و لعل ابرز هذه السلبيات :

السلبية الأولى: مشكلة التربية الإسلامية:

إن واحدة من أهم السلبيات التي تكتنف الأحزاب السياسية ، وبغض النظر عن مرجعياتها الفكرية ، هي تلك الحالة من التفوق الداخلي ضمن إطار التفكير الفئوي المنزوي في رؤية تقترب من عقلية التفكير الأحادي ، فال (عقلية الحزبية تضع الفرد الحزبي ، أو مجتمع الحزب ، في دائرة مغلقة ، أو برج عال مفصول عن المجتمع ، في ذهنية تشعر بالتعالي على الآخرين)^(٥) ، إذ أن الحزبيين منغلَقونٌ على ذاتهم في التفكير و النظر إلى مشكلات الحياة و طرق المعالجة ، و المخارج من الأزمات التي تعترض طريقهم ، سيما و أن قضايا السلطة و ملازماتها تتسم بالتعقيد و التركيب ، و هذا ما يجعل أنصار الحزب (س) لا يفكرون إلا في كونهم أتباع الحقيقة المطلقة و ما غيرهم من الأحزاب إلا أتباع الوهم و الخطأ ، و الغريب في أمر السياسة أن آتون السلطة المتمثل

بذلك السحر المكنون في ماهية النفوذ و السلطان يجعل الأمر أكثر خطورة ، و بلغة علم النفس ، يمكن القول إن الفرد البشري يُعطي الموضوعة التي أمامه بنفس المردود الذي يرى أنها قادرة على تعطيه ، و بذلك كلما ازدادت توقعات الإنسان من شيء كلما ازداد تعلقه به و كثر طموحاته و أحلامه و تضحياته ، هذه الحقيقة النفسية ستوضح أكثر الحالة التي يزرع تحت وطأتها الإنسان المتحزب ، سيما و هو يتحرك في إطار المنافسة لا التعاون .

ينطلق فضل الله في نقض هذه السلبية من خلال التأمل في المرتكز الذي تقوم عليه ، إذ انه يعتبرها نتاجاً لسبب تربوي هو الذي جعل الحزبيين يتفوقون في دوائر مغلقة ، و يمكن إجمال نقضه لهذه السلبية بأمرين : الأمر الأول : إن قضية الانغلاق على الذات و عدم قبول الآخر و الاعتراف به لا تشمل جميع المكون الاجتماعي الذي تشكل منه الحزب ، أي أنها لا تصيب كل الأشخاص الحزبيين بقدر ما تُصيب أولئك الأفراد الذين يعيشون عقدة ناجمة عن التربية التي تربوا عليها ، ما أدى إلى إيجاد تأزم في ذاتيتهم و نظرتهم إلى الآخر و أفكاره ، و إلا فلا مرجح إلى تعميم هذه الحالة على كل المنتمين إلى الأحزاب السياسية .

لكن ما يجب التساؤل حوله ، هل أن كلام فضل الله هنا متحقق على ارض الواقع؟؟ يبدو لنا أن التوقع الحزبي و الانطواء على ما تعتقده الأنا المتحزبة من امتلاك للحقيقة المطلقة ، أو على الأقل ، الحقيقة النسبية بمدى واسع ، قد تضخم في العقليات الحزبية ليلبغ نطاقاً يمكن التعبير عنه بأنه صار القاعدة و ما عداه فهو الاستثناء ، فالأحزاب السياسية ، الدينية منها و غير الدينية ، ترزح - منطقاً و سلوكاً - تحت وطأة الذاتية الطاغية على فهمها للامور ، و ربما لو تم استثمار علم الإحصاء و الاستبيانات الحياضية و الدقيقة لاكتشاف هذا الأمر لثم التوصل إلى نتائج يمكن ان نفترض أنها تتماشى مع ما ذهبنا إليه .

الأمر الثاني : إن هذه المشكلة لا فرق فيها بين الإنسان الذي ينتمي إلى حزب ما أو غير المنتمي ، فهي و كما أوضح ، ترتبط بالتربية التي تلقاها الإنسان ، فكلما كانت هذه التربية قائمة على أسس قويمه و صحيحة كلما أمكن إن ينعق الإنسان من حبال التادلج السلبي ، بما يتضمنه الأخير من تحيز و انطواء و رفض القبول باحتمالية إن يكون الآخر محقاً .

و ما يُسجل على فضل الله هنا ، هو عدم إشارته إلى أن هذه المشكلة ، و إن كانت تشمل الحزبي و غيره ، بيد أنها تستقل و تتعاضد في الأحزاب السياسية ، فصحيح أنها موجودة لدى جميع الأفراد الذين عانوا من خلل تربوي ، لكن الحزب السياسي يقوم بنفخ روح ايديولوجية فاعلة في ذات الفرد ، ربما تجعله لا يعتقد بصحة غير وجهة نظر الحزب و هكذا ...

السلبية الثانية : مشكلة الحالة الانفعالية و التعصب الأعمى :

يقصد فضل الله بهذه السلبية ، الحالة التي يتموضع الفرد الحزبي وفقها تموضعاً يفقده مقومات الشعور بالانوية الانسانية ، و بالاستقلالية في التفكير و اتخاذ القرار ، فالحزب سيجعل منه مجرد آلة تعمل على تطبيق ما يُراد منها دونما أي اعتراض أو تساؤل ، إذ يتعصب الحزبي لحزبه ، و بكل ما ينطوي عليه الأخير من أفكار و منهاج تحرك ، بشكل يُصيره تبعاً رقمياً لا يتمتع بالرؤية الواجبة التوافر في الذات الحزبية ، و بالتالي يتعصب لكل

ما يمليه عليه رؤسائه من أوامر ، يقول فضل الله (إن العصبية الحزبية تحوّل الإنسان إلى عبد للحزب ، أو أداة صماء ، تتحرك بطريقة آلية ، تبعاً للجهاز الذي يحركها ، من دون أن يكون له رأي أو كلام أو اعتراض ، كما تدفعه إلى التعصب له في كل شيء)^(١) ، و لعل السلبية الثانية ، كما غيرها ، تتعاظم إذا كان الحزب يرتبط برؤية كونية (ما وراثية) تحيل ، بالقدر المتعلق بفهم هذا الحزب أو ذلك لعقيدته ، الأمور إلى إرادة غيبية متمثلة بالله تعالى ، لان الرؤية المرتبطة بالبعد الغيبي ستجعل من الإنسان ، في حال خطئها ، تتفوق في دائرة الدفاع عن المقدس غير القابل للتصديق (بالفهم المنطقي لمفردة التصديق) حول القضايا المطروحة أمامه ، فيتحول إلى مجرد قوة دافعة إلى الأمام بضغوط الوعي او اللاوعي ، و غير قادر على الانطلاق من مسار الخدمة إلى مسار الإصلاح تبعاً لمحددات التغيير / الإصلاح عند علي شريعتي .

و كمرجع من هذه السلبية يعتقد فضل الله أنها أيضاً ترتبط بالتربية التي يتربى عليها الإنسان ، كما أنها لا تكمن في الحزب ، كأداة تنظيمية ، إنما تكمن في طبيعة القيادة التي تمسك بزمام الحزب ، و ما تمليه على الأعضاء الذين لم يتمتعوا بالتربية الضامنة لاستقلاليتهم و إرادتهم الذاتية ، أي أن الحزب الذي يقوم على كارزمية القائد الواحد ، مع ديمagogية للأعضاء ، و جمود معرفي في تحديد المؤهلات و المواقع ، غير قادر على أن يعنق أفراداه من أسار التبعية السلبية ، و غير متمكن من أن يجعل تفاعلاته (الداخلية و الخارجية) تقوم على انسيابية القرار المتخذ و استقلالية الذات المنتمية و آراءها .

بيد أننا نعتقد أن هناك ضرب من ضروب الحتمية التي ترزح تحت وطأتها الحزبية ، سواء كواقعة اجتماعية سياسية أو كظاهرة ، هي الانفعال الذاتي للنا الحزبية ، و التعصب لها بقدر سلبي ، و تبعية غير منطقية في أحيان ليست بالقليلة ، صحيح أن هنالك بعض الاستثناءات ، غير أن الواقع العملي اثبت ، في مختلف ميادين الملاحظة و مجتمعاتها من غربية^(٢) و شرقية ، إن هذه الحتمية موجودة ، و من الصعب - إن لم يكن المستحيل - تغييرها بشكلها الكلي ، إنما يمكن العمل على بعض الجوانب ، و الاحتمال الأخير ، ربما ليس هو المُستهدف في مقاربة محمد حسين فضل الله للظاهرة الحزبية و تذييلاته لسلبياتها .

السلبية الثانية : السرية و الظروف الضاغطة :

تطغى صبغة السرية - بظروف معينة - على العمل الحزبي جاعلة الأحزاب ، سيما في الدول التي لا تقر بالمعارضة الحقيقية ، تعمل على إخفاء تشكيلاتها و خلاياها ، و بعبارة أخرى ، إن السرية تكبر و تقوى في الأنظمة الاستبدادية / الأوتوقراطية غير المُشرعنة للرأي الآخر ، فضلاً عن تعددية و تمثيل تنوعي ، و يمكن القول إن ضاغط السرية الناجم عن الظروف المحيطة بالحزب تجعله يتكتم على طريقة تعاطيه مع الأحداث و استجاباته الفكرية و السلوكية لها ، و هذا المشهد ، خصوصاً في الحالات التي عاشتها و تعيشها امتنا سياسياً ، يُثير الكثير من علامات الاستفهام على العمل الحزبي و ملازماته ، يقول فضل الله (إن هذه السلبية تطبع العمل الحزبي بطابع الضبابية في شخصية القيادة ، و في حركة التنظيم ، مما يجعل الأمة تتحرك من خلال شخصية الأشباح الذين يصدرن التعليمات من دون أن يعرف الناس شخصيتهم و طبيعة كفاءتهم و نوعية عملهم)^(٣) ، و حتى يتأتى لفضل الله إيجاد مخرج معرفي و واقعي لهذه السلبية ، فإنه يذهب إلى :

أولاً : إن العمل السري ناجم عن الضغوط السياسي للمشهد الذي يتحرك فيه الحزب ، أي أن السرية عبارة عن نتاج للظروف الضاغطة ، و ليست نتاجاً لطبيعة العمل الحزبي الذي قد لا يستلزم السرية في العمل ، و تاسيساً على هذا ، يكون من غير الضروري الارتكان إلى الكتمان و السرية في العمل الحزبي بأحواله كافة .

ثانياً : إن السرية ليست نصاً منزلاً يُشكل الخروج عن نطاقه مروقاً من الدين ، إن هي إلا انعكاس لواقع حركي تحدده الجماعة المتحركة تبعاً للظروف و العوامل المحيطة بها ، من هنا ، ليس حراماً تركها و الخروج إلى العمل تحت الضوء و في العلن .

• حزب الأمة و أمة الحزب :

تتمثل المفارقة التنظيمية بين هذه الضربين ، من تلك النتيجة المُستتقة - من قبل البعض - من القرآن الكريم الذي لا يقبل بتوزيع الجماعة الإلهية (حزب الله) في جملة هياكل مختلفة التنظيم ، بل الأهداف و الوسائل ، لان الحزب الإلهي عليه أن يكون واحداً غير منفصلٍ عن الواقع الكلي للمجتمع الإسلامي ، و لا يستشعر أية انعزالية ، فكرياً أو حركياً ، عن الأمة الإسلامية ، و لعل هذه الاستنتاج هو الذي دفع (حسن البنا) إلى رفض الظاهرة الحزبية وعدم الإقرار بها^(١) ، إذ أن الأحزاب ، كما فهمها المخالفون لها ، تفكك اللحمية العقدية و الاجتماعية و السياسية للأمة المسلمة ، و جعلها تتموضع ضمن كانتونات التادلج السياسي ، من هنا قام البعض برفض النسق التنظيمي الذي يقوم عليه الحزب ، و بهذا الشأن يقول فضل الله (برزت فكرة (حزب الله) أمام فكرة (التنظيم الحزبي) لتعتبر نفسها البديل له ، حيث يحقق [الحزب] كل ايجابيات التنظيم ، بعيداً عن كل سلبياته ، و لكن من دون تنظيم) (٢) .

إن الحزبية تقوم على جملة اشتراطات من غير الممكن ، تبعاً لأنصار أمة الحزب (أي حزب الله) ، أن تندرج ضمنها الأمة الإسلامية التي يجب عليها أن تبقى متحدة و غير داخلة في بيروقراطية التراتيبات التنظيمية ، و يمكن أن تُشكل تجربتي روح الله الخميني و محمد صادق الصدر انموذجين فاعلين على أمة الحزب ، و تعبير الحزب هنا مجازي وفقاً للفهم السياسي المعاصر من جانب و متوافق مع النص القرآني من جانب آخر ، إذ شكلت تجربة الخميني ، و هو يقود الجماهير في ثورته نحو تغيير الحكم في ايران ، تجربة سياسية عجزت عنها الأحزاب السياسية بأدواتها التنظيمية الدقيقة ، و هذا ما أشار إليه فضل الله ، من أنها (جديرة بالاهتمام لأنها استطاعت أن تثور الشعب بطريقة أكثر حرارة من الطريقة التي مارستها الأحزاب) (٣) ، و كذا الحال بالنسبة لتجربة محمد صادق الصدر التي تمكنت من تجاوز إشكالية تراتيبية التعامل مع القاعدة الجماهيرية من خلال اختصار القنوات ، بل إذابتها ، في صورة تلاقي جماهيري مباشر ، فحدث بذلك انسجاماً كلياً بين القائد و القاعدة قد عجزت عن الإتيان بمثله ، بل و حتى الاقتراب من نتاجاته ، اكبر الأحزاب جماهيرية في عالم اليوم المتطور ، و ربما لو سمحت الظروف للصدر بان يبقى و يكمل مشروعه ، لامكننا ان نلاحظ الحلول التي سيُقدمها كمخرج من اشكالية الكيفية التي سيتقرر بها التنظيم السياسي للدولة .

و على الرغم من ذلك القدر الكبير من النجاح الذي يندرج ضمن منظم أمة الحزب أو حزب الله ، فان فضل الله ، و بقدر إشاداته بتحقيقاته و نجاحاته ، بقدر ما انه اعتقد ان هذا المنتظم ينظر إلى الأمور من زواياها الظاهرة

، بعيداً عن العمق الضارب في الجذور^(١)، حيث أن الحزبية تستوفي جملة اشتراطات لم تتمكن الجهة الأخرى من استيفائها ، و على رأسها ذلك البعد التنظيمي المنسجم في قوالب دقيقة ، حيث (في الحزب تخضع الحركة لتعليمات محددة ، و تنظيم دقيق ، و درجات متفاوتة ، و خطط مرحلية في عملية الدعوة ، و في انطلاقة التغيير الواقعي السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي)^(٢)، و بهذا فان امة الحزب ستبقى ، على الأقل في الوقت الراهن ، أسيرة الافتقار إلى هذا البعد المهم جداً ، و يبدو أن فضل الله ثبت على إقراره بأهمية الظاهرة الحزبية مدفوعاً بالنظرة الواقعية التي اتسم بها تفكيره في معالجة الأمور و تحليلها ، كما انه نظر إلى عالم السياسة المعاصر ، فوجد انه لا يقبل القسمة على أكثر من الإقرار بوجود الأحزاب التي تُمثل كما يرى (مورييس ديفرجيه) العمود الفقري للتجربة البرلمانية ، و يمكن أن تُشكل التجربة الإيرانية - التي عبّرت في مرحلتها الأولية عن امة الحزب - دليلاً على واقعية الظاهرة الحزبية ، ففي إيران ، و بمجرد أن بدأت التجاذبات السياسية لتأسيس النظام الإسلامي ، كان هنالك دور فاعل للأحزاب السياسية الإسلامية ، لان الحياة السياسية لم تعد بسيطة في هيكليتها كما سبق ، إنما تطورت و أضحت تتداخل مع الجوانب الانسانية كافة .

ربما يمكن القول إن حزب الأمة ، كما يعتقد فضل الله ، ليس بالضرورة سيشكل عنصراً يقف على الضد من امة الحزب ، نعم هو يمثل بديلاً وفقاً لرؤية البعض ، بيد أن هذا لا يعني التقابل التزاحمي الذي لا يقبل الموازنة ، كما انه لا يمكن حصره في خندق الإلتحاق لحزب الشيطان ، فالتمثيلات الاجتماعية - السياسية للإسلام المعاصر تعبر عن تشكيل عام من القطاعات المختلفة ما بينها ذاتياً ، و هذا الاختلاف لن يعني حصر الأحقية و تأويل المقدس في خانة معينة ، و إيصاد الباب بوجه الأخريات ، من هنا نفهم كيف أن فضل الله لم ير في الحزبية إلا ظاهرة ايجابية يمكن أن تستفيد منها الجهة الإسلامية ، و هي تستحث الخطى صوب تحقيق منجز إسلامي فاعل قادر على تقديم دليل واقعي على حيوية الإسلام و إمكاناته في اخذ الموقع الاستراتيجي في التخطيط و التحرك ضمن الخطوط الأساسية للمجتمع المعاش .

(١) لعل من الممكن ، بل من اللازم ، التثبت من كونه مرجعاً ، فضلاً عن كونه مجتهداً ، من قبل العلماء الآخرين الذين تقع على عاتقهم تلك المسؤولية المعظيمة ، بيد أن تؤدي هذه القضية إلى توظيفات ايديولوجية كبيرة غطت على ايجابيات الرجل كافة فهذا أمر ينبغي أن يُتوقف عنده ، و لهذا كان محمد صادق الصدر دقيقاً في تقييمه للرجل ، إذ انه في الوقت الذي لم يُقر فيه له بالاجتهاد - و هذا أمر علمي بحت - فإنه لم يسدل الستار على دوره الحركي و التغييري (الإصلاحية) في المجتمع ، و قد أشاد به بخصوص جهوده المبذولة .

^٢ (في إحدى زيارته إلى بيروت ، صرح (محمد حسنين هيكل) بأن الجميع قد استفاد منه وأنه لم يستفد من أحد إلا من محمد حسين فضل الله الذي يمتلك عقلاً تخطيطياً لا يقل ذكاءً عن عقل لينين ، المصدر : إدريس هاني (وداعاً أيها المفكر الفقيه) على الانترنت : www.hespress.com

^٣ (محمد حسين فضل الله (القيادة الإسلامية في خط المرجعية) ، نقلاً عن : منصور الجمري (الاتجاهات السياسية و الفكرية في الوسط الإسلامي) على الانترنت : www.balagh.com

^٤ (ما زلنا نركز على كونها ظاهرة للتذكير بالية تحليل الشخص المدروس و كيفية تبريره لها .

^٥ (محمد حسين فضل الله (الحركة الإسلامية ، هموم و قضايا) الطبعة الرابعة ١٩٩٨م ، نشر مطبعة الصدر - بيروت ، ص ١٠٠ .

^٦ (المراد بالمعارضة السلبية هي تلك التي ترنكن إلى الاحجام عن الاعلان المباشر و التكتم على الإيمان ، فالوضع في مقتبل الدعوة لم يكن يحتمل المواجهة المباشرة مع المشركين ، و حين توفرت شرائط ذلك تم الارتكان إلى المعارضة الايجابية التي انطوت على مقاومة عسكرية فاعلة .

^٧ (محمد حسين فضل الله ، مصدر سابق ، ص ٧٩ .

^٨ (المقصود بالمسكوت عنه ، الموارد التي لم تعط الشريعة حكمها فيها إقراراً منها بتقدمات الزمان و اختلاف المكان ، و هذه واحدة من أهم عناصر الفاعلية في الشريعة الإسلامية ، و قد عبّر عنها محمد باقر الصدر بـ (منطقة الفراغ) ، ينظر : محمد باقر الصدر (اقتصادنا) ج ٢ ص ٣٨٠ ، أما (روح الله الخميني) فقد عالجه تحت عنوان (نظرية الزمان و المكان) ، ينظر : كمال الحيدري (معالم التجديد الفقهي) الطبعة الاولى ٢٠٠٨ م ، نشر دار فراق - قم ، ص ١٤٥ .

^٩ (محمد حسين فضل الله ، مصدر سابق ، ص ٨١ .

^{١٠} (محمد حسين فضل الله ، مصدر سابق ، ص ٧٩ .

^{١١} (أي إبان عصر الغيبة الصغرى .

^{١٢} (المصدر السابق ، ص ٧١ .

^{١٣} (المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

^{١٤} (المصدر السابق ، ص ٢٣٣ .

^{١٥} (نفس المصدر و الصفحة .

^{١٦} (المصدر السابق ، ص ٢٣٥ .

^{١٧} (المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

^{١٨} (المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

^{١٩} (المصدر السابق ، ص ٨٥ .

^{٢٠} (المصدر السابق ، ص ٨٦ .

^{٢١} (يتوهم الكثير ، مدفوعين بتطمينات ألكسي دو توكفيل و إنطباعاته في (حول الديمقراطية في أمريكا) و ببعض الدلائل غير الكافية ، أن الأحزاب الغربية ، و بالذات الأمريكية ، قد تمكنت من تجاوز هكذا سلبيات ، فالحزبيون هناك - و بغض النظر عن سلمهم التراتبي داخل الحزب - لهم رؤيتهم الخاصة و إرادتهم الفعالة و المؤثرة ، و لا يتسمون بالتعصب و الانفعالية ، بيد أن هذه النظرة غير دقيقة ، إذ أن الحزبية داخل المجتمعات الغربية تعيش أيضاً حالة مما ذكر أعلاه ، لكن المسألة تتعلق بالبعد التشكيلي ، بالمعنى الفلسفي لمفردة (التشكيك) ، بين الأحزاب الغربية و مثيلاتها الشرقية .

^{٢٢} (المصدر السابق ، ص ٨٩ .

^{٢٣} (لهذا رفض ان يُطلق على تنظيمه تسمية الحزب ، و إنما استخدم (الجماعة) .

-
- ٢٤ (المصدر السابق ، ص ٦٧ .
- ٢٥ (المصدر السابق ، ص ١٠٨ .
- ٢٦ (المصدر السابق ، ص ١٠٨ .
- ٢٧ (المصدر السابق ، ص ٦٦ .